Arab Studies Society
Scientific – Cultural
Land Research Center
Jerusalem

جمعية الدراسات العربية
علمية - فكرية
مركز أبحاث الأراضي
القـدس

الاحتلال والأرض الفلسطينية في ظل جائحة كوفيد- 19 !!!

عندما يجتاح الكون وباء خطير .. تتراجع جرائم البشر ضد بعضهم البعض وتتجمد الخصومات، ويتحالف الجميع بشكل تلقائي، وطوعي، في مكافحة الوباء الخارجي، الذي لا يفرق بين إنسان وأخر، بل يتفشى دون تمييز ويحصد الأرواح بلا رحمة وبلا هوية ولا توقفه الحدود.
فهل هذا ما حدث في أراضي "السلطة الوطنية الفلسطينية"، الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك كافة أراضي فلسطين التاريخية، عندما انتشر فايروس "كوفيد – 19" واجتاح حدود كافة الدول في الإقليم؟

لكن قبل الإجابة على هذا السؤال، دعونا نستعرض الأوضاع والظروف التي كانت تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية قبيل الوباء، والتي نستطيع تلخيصها في النقاط التالية:

- ضوء أخضر وتشجيع أمريكي علني، بشرعنة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، الذي يجثم على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، رغم انتهاك ذلك، لمبادئ القانون الدولي ومعاهداته. وبالرغم من خروج ذلك على قرارات الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، ومن بينها القرارات النافذة لمجلس الأمن، التي تقر بالخروقات المقابلة المنطوية على الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية، ومن بينها المصادرة، والاستيطان الاستعماري للأراضي المحتلة.
- تهديدات إسرائيلية متصاعدة، ومحمومة، لضم كامل أراضي الأغوار الفلسطينية، والتي تقدر مساحتها بحوالي 30% من مجموع مساحة الضفة الغربية.
- تصاعد محموم في إجراءات ملاحقة الأنشطة الزراعية و/أو العمرانية الفلسطينية، من قبل الأجهزة الرسمية للاحتلال، وما يسمى بقيادة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، ومجلس تنظيمها الأعلى، من خلال أوامر عسكرية جديدة، ومستحدثة، تهدف للإسراع بالهدم والتجريف والمصادرة، دون أن تمنح وقتاً للمتضررين الفلسطينيين للاعتراض القانوني.
- مطاردات حثيثة من المستوطنين الإسرائيليين، وجمعياتهم الاستيطانية، للمزارع وللبدوي الفلسطيني، بالتسريع في أعمال الهدم، ولعل مؤسسة "ريغافيم" الاستيطانية الاستعمارية التي تراقب البناء الفلسطيني العربي، تعبر بوضوح عن هذه السياسة الهادمة.

- تصاعد اعتداءات المستوطنين اليهود، على الأراضي الفلسطينية، وعلى المزارعين بكل السبل الممكنة من تدمير، وتجريف، للمزروعات وشبكات الري، وتقطيع الأشجار، وحرق الحقول المزروعة، وضرب المزارعين وإطلاق الكلاب الشرسة عليهم.
- توسيع للمستوطنات الاستعمارية، وفرض بؤر استيطانية جديدة حيثما استطاعوا، مستبيحين كل الأرض الفلسطينية، لا سيما المصنفة (ج).

ثم بعد ذلك كله، جاءت "صفقة القرن" الخبيثة، التي طرحها الرئيس الأمريكي، والتي تشكل غطاءً لكل تلك الجرائم على الأرض، بل تمنح الاحتلال الإسرائيلي، ما هو أكثر مما استطاع اغتصابه خلال كل سنوات الاحتلال، وبشتى الطرق التي استباح بها الأرض الفلسطينية.

لكن ... ماذا حدث للأرض والسكن والزراعة في فلسطين بعد اجتياح وباء الكورونا للمنطقة؟

بإلقاء نظرة على معدلات الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في الأرض والسكن، خلال الشهور الأخيرة قبيل الجائحة، ومقارنتها أثناء الفترة من (مارس/آذار، وحتى مايو/آيار 2020). وتتضمن الانتهاكات المرصودة، مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتوسيع المستعمرات الصهيونية، والاعتداء على الأشجار قلعاً وتحطيماً وحرقاً، وهدم المساكن والمنشآت، وأوامر الهدم الجديدة، وتجريف الأراضي، وتلويث التربة، وتدمير المزروعات الفلسطينية والرعي فيها، من قبل الرعاة المستعمرين، والاعتداء الجسدي على المزارعين الفلسطينيين، وقد وجد العمل الميداني لمركز أبحاث الأراضي، في وسط الجائحة، النتائج التالية:

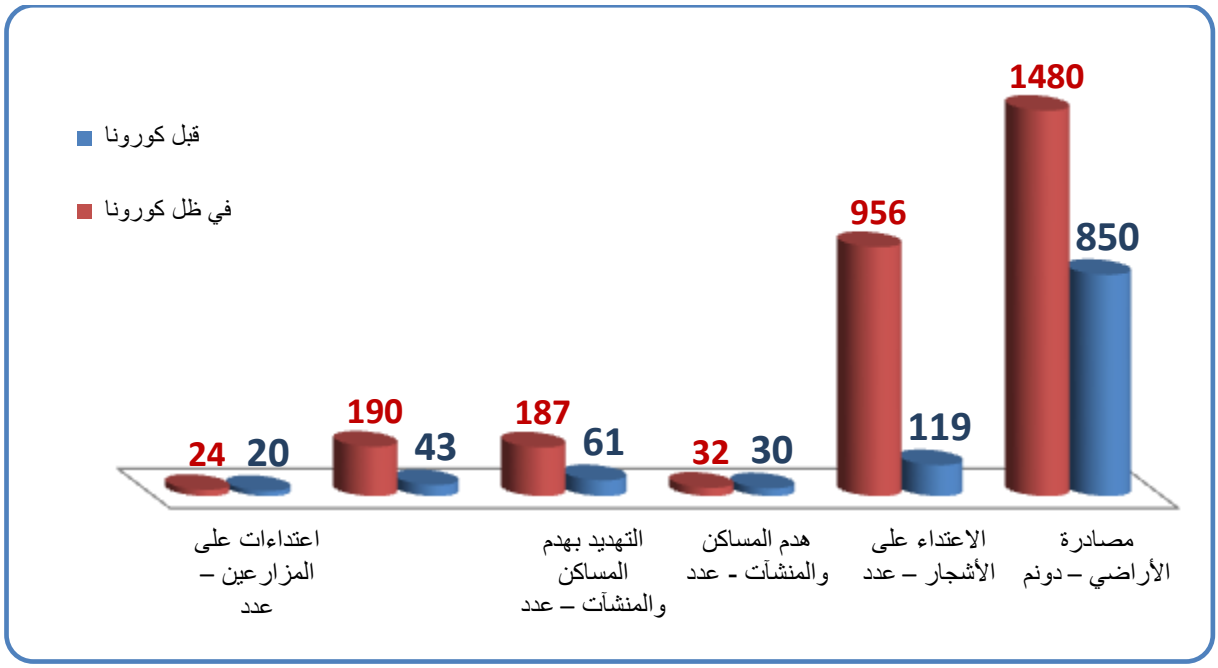
1. بلغ معدل مصادرات الأراضي والتوسع الاستيطاني، خلال شهري ما قبل الكورونا، حوالي 850 دونماً في كل شهر (58 هيكتار)، لتقفز هذه النسبة، خلال مرحلة الإغلاقات ومنع التجوال، وبقاء الناس في بيوتهم لوقف انتشار الوباء، إلى حوالي 1480 دونماً (148 هيكتار) في كل شهر. !!!
2. بلغ عدد الأشجار المعتدى عليها، سواء من جيش الاحتلال، أو من المستوطنين المستعمرين في مرحلة قبل الكورونا، حوالي 119 شجرة شهرياً، ليرتفع الرقم إلى حوالي (956) شجرة شهرياً خلال مرحلة ما بعد كورونا.
3. أما المساكن والمنشآت، فقد ادعى الاحتلال أنه سيتوقف عن هدم المساكن والمنشآت المستخدمة مراعاةً لظرف الوباء، إلا أنهم على أرض الواقع، هدمت القوات الإسرائيلية حوالي (96) مسكناً ومنشأةً، خلال الأشهر الثلاث بعد وقف الحركة لمواجهة الوباء، منها(28) مسكناً ومنشأةً مسكونة ومستخدمة، وبذلك بلغ مجموع عمليات الهدم العقابية (32) مسكناً

ومنشأةً شهرياً، في حين كان المعدل قبل انتشار الوباء حوالي (30) مسكناً ومنشأةً في كل شهر.

4. أما أوامر الهدم الجماعي الجديدة، فقد بلغت حوالي (97) أمراً عسكرياً جديداً، لهدم مساكن ومنشآت فلسطينية خلال أشهر الكورونا الثلاث الأخيرة (آذار– نيسان –أيار). بحيث بلغ المعدل الشهري لعدد المساكن والمنشآت المهددة بالهدم بعد إجراءات مكافحة الوباء، (187) مسكناً ومنشأةً شهرياً، في حين كانت النسبة قبل الوباء (61) مسكناً ومنشأةً.
5. تم رصد الاعتداء على (562) دونماً من الأراضي الزراعية أثناء تلك الفترة، من قبل المستعمرين اليهود، وأغنامهم وجرافاتهم، بمعدل (190) دونم شهرياً، في حين كانت نسبة الاعتداءات الشهرية حوالي 43 دونم قبل جائحة كوفيد – 19.
6. هذا وقد تم رصد حوالي (72) اعتداءً جسدياً بالضرب وتكسير العظام، وإطلاق الكلاب المدربة التي تمزق جسد المزارع الفلسطيني بصورة وحشية بمعدل حوالي (24) اعتداءً شهرياً، في حين بلغ معدل هذه الاعتداءات قبل جائحة كورونا، حوالي (20) اعتداءً طالت مزارعين وأبنائهم، واحتاجوا لعلاج في المستشفيات الفلسطينية المنشغلة أساساً في مكافحة جائحة الكورونا ليضاف إليه وباء الاحتلال الإسرائيلي ووباء مستعمريه.

والجدول التالي يوضح معدلات الانتهاكات للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية الفلسطينية، قبل وبعد الوباء، مع رسم بياني يعكس مضاعفة تلك الإجراءات التي فرضها الاحتلال استغلالاً للظرف القاسي، حيث العالم منشغل في مكافحة وباء فايروس كوفيد– 19.

الانتهاك	قبل وباء كورونا	في ظل وباء كورونا
مصادرة الأراضي – دونم (1000م2)	850	1480
الاعتداء على الأشجار – عدد	119	956
هدم المساكن والمنشآت – عدد	30	32
التهديد بهدم المساكن والمنشآت – عدد	61	187
الاعتداءات على الأراضي والمزروعات – دونم	43	190
اعتداءات على المزارعين – عدد	20	24



وبإلقاء نظرة تحليلية على ما حدث خلال الأشهر الثلاث الأخيرة (مارس/آذار – إبريل/ نيسان – مايو/أيار 2020)، نستطيع رصد ثلاثة أنماط للانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة على الأرض (وتضم كافة عصابات الاحتلال، بما فيهم بعض الجهات الرسمية العسكرية، وبعضهم عصابات استيطانية)، يعملون على الأرض بصورة شبه متداخلة ومنسقة، على النحو التالي:

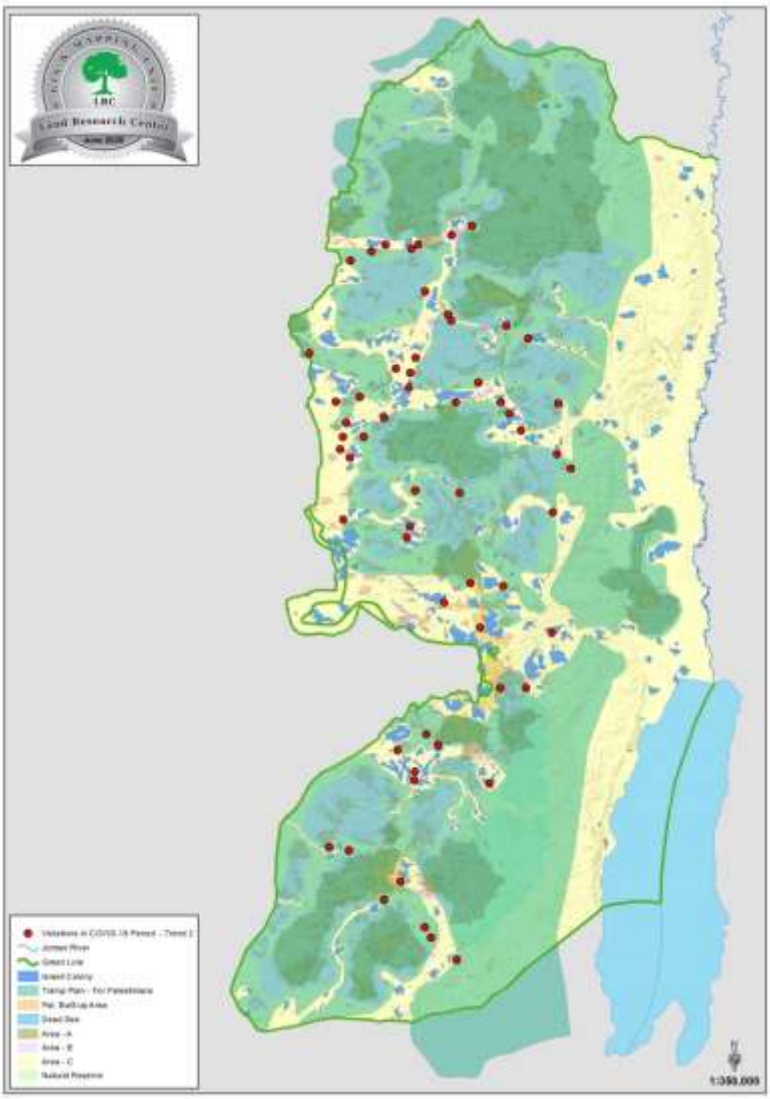
النمط الأول: يسعى فيه مرتكبوه للإسراع في تطبيق أجزاء من صفقة القرن، المؤامرة التي اتفق عليها الرئيس الأمريكي "ترامب" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو"، وبالرغم من نشر الخارطة الأولية العامة لهذه الصفقة، إلا أنهم أعلنوا بأنها بحاجة للترسيم بدقة تفصيلية أكثر، وهذا التنقيح بهدف دمج وجهات نظر قيادة الاحتلال ومستوطنيه، من أجل فرصة للإمعان أكثر في تمزيق الأرض، والاستيلاء على المزيد منها، وتهجير المزيد من الفلسطينيين.

والتوجهات الحالية توضح كيفية استغلالهم لفرصة تقييد حركة الفلسطينيين بسبب الجائحة، وأخذوا يعتدون ويهدمون ويدمرون ويطردون، الفلسطيني من أرضه ومزرعته، وقد تبين ذلك بوضوح، من خلال المواقع المستهدفة بالهدم والتدمير للضغط على الفلسطينيين للهجرة عن أراضي واقعة في طريق تنفيذ خارطة الصفقة، مما قد يعرقل عملية التنفيذ هذه، وتعتبر هذه الانتهاكات وسيلة لفرض *سياسة الأمر الواقع*، على الأرض تسهيلاً لتنفيذ خطة الصفقة.

ويبدو ذلك واضحاً، من خلال تركز الكثير من هذه الانتهاكات في هذه الفترة القصيرة نسبياً، في مسارات (كرودورات) تربط المستعمرات والبؤر الاستعمارية مع بعضها البعض، وتوصلها بأراضي فلسطين المحتلة بالقوة عام 1948، وتقتطع مساحات واسعة من أراضي فلسطينية مأهولة أو مستغلة زراعياً.

وفي السابق، لم يتمكن الاحتلال من إيجاد ذريعة للاستيلاء عليها، وحتى لا تشكل عائقاً متوقعاً في المستقبل أمام الصفقة المذكورة. وتتوافق تلك الاستراتيجية، مع سلسلة من الأجهزة لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم وتفريغها، من خلال توسيع المستوطنات، على الأرض الفلسطينية، حتى تصل في النهاية، لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية.

وقد تم رصد حوالي 55 موقعاً ريفياً وقروياً، تم الاعتداء عليها من أقصى شمال محافظة جنين من قرية ظهر العبد – حتى يطا وقلقس جنوب الخليل وترقوميا غرب الخليل، حيث رسمت هذه الاعتداءات حوالي 14 كرودوراً من الكرودورات، التي تحافظ على بقاء المستعمرات، والبؤر الاستيطانية جاثمة على الأراضي الفلسطينية، ضمن أي حل مفروض مستقبلاً، وبالطبع ستفاقم عملية خنق وعزل وتقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية داخل تجمعاتها السكنية فقط.

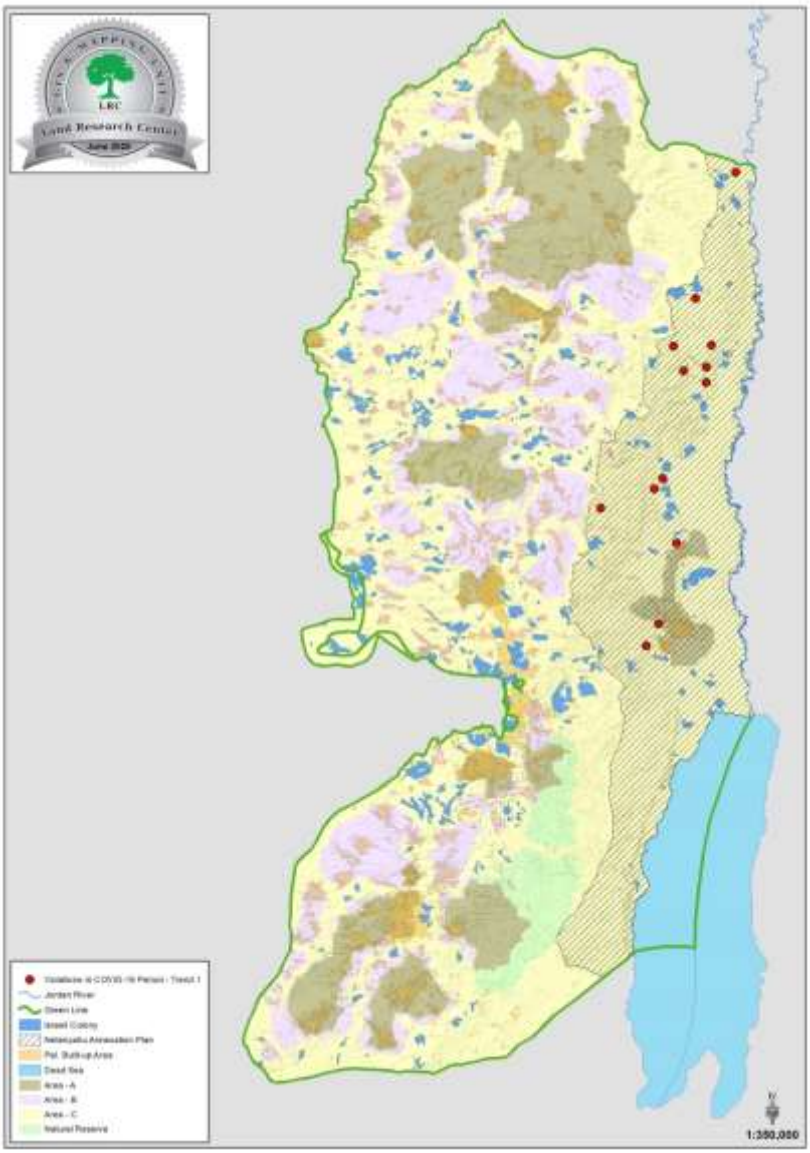


خارطة رقم (1)

النمط الثاني: حيث يسعى مرتكبوا النمط الثاني، لتنفيذ خطة ضم أراضي الأغوار الفلسطينية، كمقدمة إستباقية لصفقة القرن، وتفرض على الأخيرة، أمراً واقعاً أشد سوءً وأكثر استهتاراً بالقانون الدولي الإنساني. فهم يعارضون فكرة دولة فلسطينية لها سيادة ولها حدود دولية، وينادون للفلسطينيين بحكم ذاتي مجزأ للمدن والقرى، داخل كيانهم المُغتصِب وهذا السيناريو يترك الفلسطينيين بأرض وكوارد طبيعية أقل مما كان مطروحاً أيام روابط القرى سيئة الذكر (1981-83).

وقد ظهر ذلك جلياً من خلال الانتهاكات التي تركزت في الأغوار الشمالية، في قرى وادي المالح وأم القبا، والدير، وعين البيضا، والحديدية، وفروش بيت دجن، ثم نزولاً للأغوار الوسطى في

الجفتلك، وفصايل، والعوجا، هذا التوجه قد سلب واغتصب، ما تبقى من أراضي في أيدي الفلسطينيين، بتخريب المزروعات، وتقطيع شبكات الري، ومصادرة وهدم آبار المياه، وهدم العرائش، والبركسات، والخيام، والبيوت البسيطة للمزارعين هناك. وقد كان واضحاً أن الجيش الإسرائيلي والمستوطنيين، يعملون هناك بشكل متناغم مع خطة الضم التي يتبناها رئيس وزراء دولة الاحتلال نتنياهو وبضوء أخضر منه.



خارطة رقم (2)

النمط الثالث: مرتكبوا النهج الثالث من الانتهاكات، هم غلاة المستعمرين المتشددين الذين يرفضون صفقة القرن، لأنها في مرحلة ما، قد تقبل بدولة فلسطينية – حتى لو كانت مسخاً، وبلا صلاحيات وممزقة –، مثل بانتوستنات جنوب إفريقيا (الأرباتهيت الكبير). كما ويرفضون فكرة

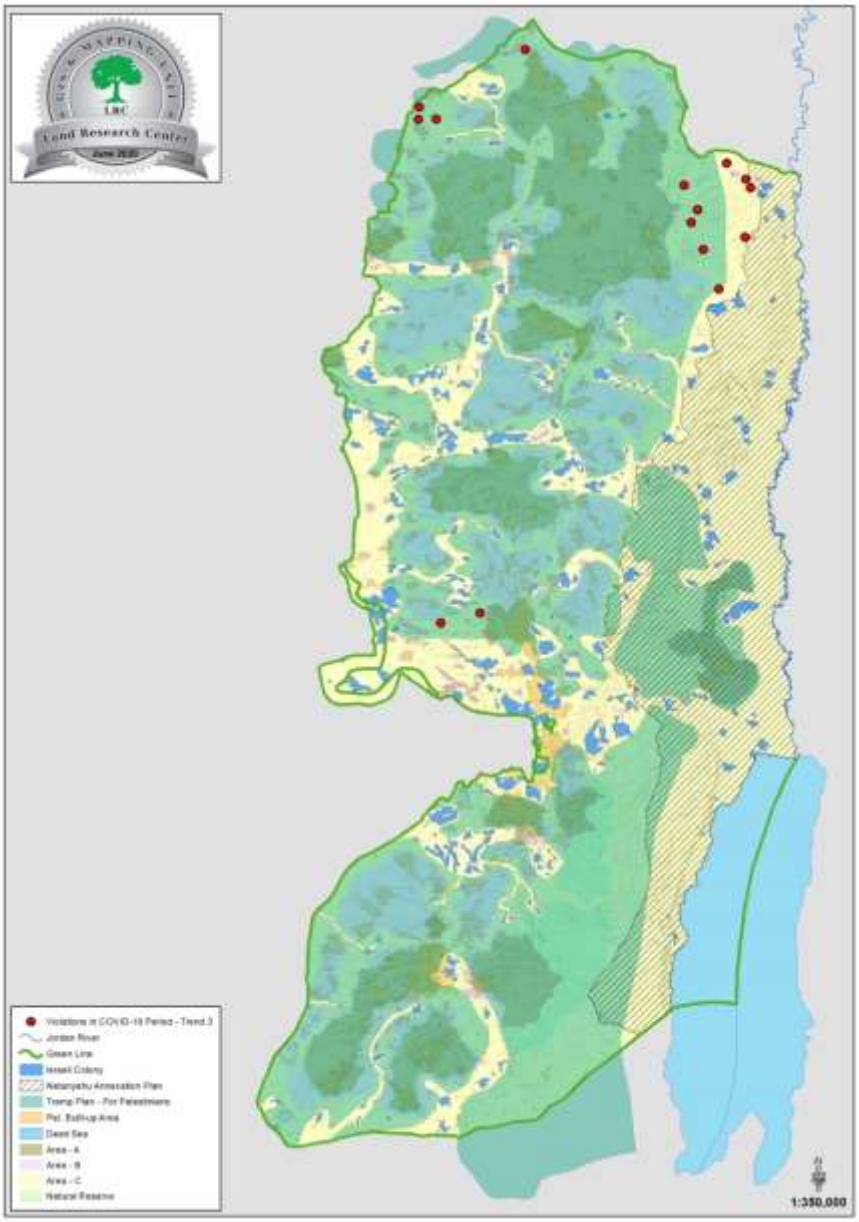
ضم الأغوار، لأنهم يعتبرون كل أراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967هي لهم، وليست الأغوار فقط. فهم يرون أنهم وعِدوا بأراضي الفلسطينيين، وكانت محتلة، وعادت إليهم، ولا سبيل لترك أجزاء منها للفلسطينيين، وأن عملية الضم للأغوار ستعني التنازل عن أراض أخرى للفلسطينيين.

وهؤلاء يرفضون أي وجود لأي كيان فلسطيني، غربي نهر الأردن، ويعتبرونه خطراً على مستقبل وجودهم الاستعماري العنصري في أرض فلسطين. مطالبين كذلك، بضم كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، معتبرين أن دولة الفلسطينيين هي مملكة الأردن شرقي النهر، وأن عليهم الرحيل من فلسطين التاريخية يوماً ما !!!

وقد أتضح ذلك التوجه، من خلال انتهاكات وتحضيرات لإنشاء بؤراً استيطانية تركزت في أراضي بلدات إبزيق، وكردلة، ويرزا شمال شرقي طوباس، موازية للأغوار الشمالية، ولكنها خارج خارطة ضم الأغوار، ويستهدفون من ذلك، إحراج نتنياهو في حال عدم ضمها.*

كما أنها تقع هي ومواقع انتهاكات أخرى، ضمن المنطقة المخصصة للفلسطينيين حسب الخارطة الأولية لصفقة القرن. كما يظهر ذلك النمط في الانتهاكات الواقعة على أراضي موقع رمانة شرقي جنين، وديوك التحتا، ودير القلط، ضمن أراضي أريحا وقواويس جنوبي مدينة الخليل، وهذه الأقاليم جميعها تقع ضمن خارطة الصفقة، كما يسعى مرتكبوا النمط الثالث، لإفشال مخطط صفقة نتنياهو/ترامب، حتى لا يكون للفلسطينيين أي وجود على هذه الأراضي. (أنظر الخريطة في الصفحة التالية.)

*



خارطة رقم (3)

السياق السياسي

ولا شك أن صانعي السياسة في دولة الاحتلال، يعلمون بتفاصيل كل تلك الأنشطة والقائمين عليها، وتترك الحكومة الإسرائيلية، المجال رحباً لكل فريق يصنع ما يشاء، لأن القيادة الإسرائيلية العليا لم تكن يوماً تسعى للسلام الحقيقي. بل، تتخذ من معارضيها حجة للمماطلة والتسويف والتراجع عن أي اتفاق أو تعهد تضطر أحياناً لتوقيعه، أو للاتفاق عليه. لذا فوجود هذه الأطراف الثلاثة، ومصممي تلك الأنماط من الانتهاكات، يشكل مكسب سياسي يمنحهم المزيد من أوراق اللعب. فبينما يبدو أن الفصائل الإسرائيلية متناقضة، وغير متسقة. لكنها في النهاية تسير بنفس

الاتجاه، وهو بقاء دولة الاحتلال في حالة احتدام مع الفلسطينيين، مما قد يدفع بعضهم للهجرة الطوعية، تحت ضغط الحاجة، وعدم المقدرة على احتمال كل هذا الظلم والقهر والجوع.
كما أن الإسرائيليين يستثمرون الوصول والتطبيع مع بعض العرب، لبث المزيد من الفرقة والفتن بينهم، وداخل مجتمعاتها. فيتم تمزيق النسيج الاجتماعي والسياسي للإقليم، من أجل أن تظل فلسطين كأمة خاضعة لنهب القوى الإمبريالية، ومستعمرينهم، كما شهدنا منذ بدء القضية العربية في فلسطين وحتى اليوم.

وقد ساهم ذلك في القرار الجريء للقيادة الفلسطينية بالتحلل من الاتفاقيات مع دولة الاحتلال لترتفع وتيرة التعقيد في فلسطين، فأصبح واقع الأرض، والمساكن والزراعة الفلسطينية أشد تدهوراً وخطورة، حيث بدأ الاحتلال بمعاقبة الفلسطيني على موقف قيادته، متخذاً من ذلك ذريعة إضافية، وبالرغم من أن الفلسطينيين شعباً وقيادةً كانوا يتوقعون ذلك لدرجة اليقين، إلا أن قدراتهم على اتخاذ خطوات إستباقية فعّالة تحمي المزارعين وتحفظ المزروعات والمساكن، لم تكن كافية لهذه المواجهة غير المتكافئة.

ومع ذلك نفذت السلطة الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية الفلسطينية المختصة، حملات دعم متأخرة لمزارعي الأغوار، ورفعت من وتيرة المناصرة أمام المجتمع الدولي لتطبيق القانون الدولي والمحكمة الجنائية الدولية من أجل نصرة الحق الفلسطيني على أرضه ومحاكمة مجرمي الاحتلال. وهذه بالعادة طرق رتيبة، وبطيئة، قد نسمع ببسيط نتائجها، بعد زمن طويل قد تكون فيه قد ضاعت القضايا واندثرت.

في ظل هذا الظرف المعقد ما هي العقبات التي تنتظر الفلسطينيين ؟

لا شك أن المرحلة القادمة، ستشكل حالة صدام أوسع وأصعب بين المستوطنين المستعمرين وبين المزارعين الفلسطينيين. وستصبح حياة المزارع في خطر، ومزروعاته معرضة للتدمير والضياع، واغتصاب أرضه يتكرر أكثر وأكثر، ومن المتوقع تكبيل أيدي السلطة الفلسطينية، وشل قدرتها على العمل، لتقوم بالدور الأساسي في حماية الأرض والإنسان، فيما تبقى بحيازته من أرض وإمكانيات.

الخلاصة والتوصيات

لذا، وكمجتمع مدني فلسطيني، وكمؤسسة مختصة، ماذا نقترح لتقليل الخسائر وتعزيز الصمود في هذه المرحلة بالغة الخطورة؟

مبادئ عامة تستند عليها الرؤيا المقترحة وتشكل عوامل قوة :

- الإنسان الفلسطيني يعشق الأرض ويتمسك بها لأبعد الحدود وهو ركيزة الصمود.
- البدو الفلسطينيون كان لهم الفضل في حفظ الكثير من الأراضي المستهدفة من الاحتلال، كما أن انتشارهم أفشل الكثير من المخططات الاستيطانية الاستعمارية.
- أبناء المخيمات الفلسطينية طاقة بشرية هائلة طاقاتهم غير مستثمرة كما يجب.
- يمتلك الشعب الفلسطيني عدداً من المؤسسات الوطنية غير الحكومية (مؤسسات أهلية تخصصية وجامعات ومراكز أبحاث ومؤسسات مهنية وبحثية وثقافية ورياضية وجمعيات خيرية وتعاونية ونقابات مهنية وعمالية وطلابية لكل القطاعات والتخصصات)، تستطيع حماية النسيج الاجتماعي، الفلسطيني وتشكل أبرز أدوات الصمود في كل المراحل.
- جميع أراضي فلسطين ينظمها عدد كبير من قوانين الأراضي، وأوامر جيش الاحتلال، والتشريعات والأنظمة، التي تكون أحياناً متداخلة ومتناقضة، ودائما معقدة ، وهذه بقدر ما هي مشكلة، قد تشكل فرصة لقرارات ثورية محفزة للأفراد والجماعات.
- برغم صغر مساحة أراضي فلسطين، وفقدان معظمها بسبب الاحتلال، وبالرغم من جفاف المنطقة وتصحرها، وشح المياه فيها، إلا أن فلسطين تمتلك حالة من التنوع الحيوي الكبير، سواء في تصنيف الأراضي والتربة، وتنوع المناخ، وتنوع المنتجات الزراعية، الملائمة للحياة فيها وهذه أيضاً تعتبر فرصة غالية الثمن.
- منظومة البلديات، والمجالس القروية، واللجان المحلية، التي ساعدت على تطويرها السلطة الفلسطينية، قادرة على المساهمة في تحقيق شيء من التوازن، لحماية النسيج الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، إذا ما تعاونت بصورة معمقة مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

واستناداً لهذه المعطيات الثمينة، نقترح تطوير منهجية دائمة لتعزيز **صمود الشعب الفلسطيني الأصلي** على أرضه، **وهو الضمانة لمقاومة وإفشال مخططات الاحتلال**، وهذه تحتاج لجهد جماعي معمق، وعليه نقترح على هذا الدرب ما يلي :

- تعزيز فكرة لجان السكرتاريا القانونية، في البلديات والمجالس القروية، التي أنشأها مركز أبحاث الأراضي، وما زال ينشئ المزيد منها، حتى تقوم كل بلدية بمتابعة قضايا أرضها ومواطنيها كنوع من توزيع المسؤوليات والأعباء مما يجعل القيام بها أسهل.
- توزيع الأراضي غير المستغلة من الأملاك العامة، والمشاعية، وأراضي الأوقاف، على المزارعين غير المالكين، وعلى البدو المنتشرين عليها، بشرط استصلاحها، والعيش عليها وحمايتها، ولا يكون ذلك بدون تمليك حقيقي لهم لأجزاء منها، حتى يتسنى لهم الدفاع المستميت عنها، وهذه الأراضي دائماً مستهدفة من الاحتلال الذي يغتصبها منكراً ملكيتها لأحد.
- استثمار طاقة شباب المخيمات الفلسطينية، الذين لم يتبقى لهم مكان يسكنون فيه داخل المخيم، ولا سبيل لمعظمهم بشراء أراضي خارجه، فلماذا لا يتم توزيع أراضي خزينة الدولة والأراضي الوقفية عليهم، تمليكاً أو تأجيراً، آمناً بلا رسوم، وبلا ضرائب، من أجل حمايتها وذلك ضمن معايير توضع، وشروط ملزمة لهم، بالاستخدام الذي يحمي الأرض ويحفظها من خطر التمدد الاستيطاني الاستعماري اليهودي.
- تجديد تحريم بيع الأراضي مجتمعياً ودينياً للغرباء، والحد من تفشي ظاهرة سماسرة الأراضي.
- الحد من ظاهرة عودة كبار الملاك، والإقطاع فهؤلاء لم يكونوا الأحرص على حماية الأرض يوماً.
- التركيز على المشاريع الزراعية، والصناعية الصغيرة والأسرية، التي تعزز القدرة على الصمود والمجابهة، ولا تلوي ذراع صاحبها للاحتلال.
- الحد من المشاريع العملاقة، التي تضيق الفرص على صغار المنتجين والكَسَبة، والتي ستكون مضطرة للتنسيق، والتعاون مع الاحتلال حتى تتجنب الانهيار الاقتصادي، مما يكسر أي قرار وطني صلب في مواجهة الاحتلال.
- التركيز على الزراعة العامة، وتقنيات الزراعة المنزلية (نباتية أو ثروة حيوانية أو دواجن) التي تنتج الغذاء اللازم، للاستهلاك الفلسطيني المحلي وليس للتصدير، وهذا ما يرفع القدرة على تحمل أعباء المواقف الوطنية، كالعصيان المدني أو منع التجوال، أو الإغلاقات، التي قد تحدث في أي لحظة.
- تعزيز برامج العمل الجماعي الفلسطيني، من خلال التلاحم بين المؤسسة الرسمية والشعبية والمدنية، وتطوير العمل التعاوني الحقيقي غير المسيس تنظيمياً.

Arab Studies Society
Scientific – Cultural
Land Research Center
Jerusalem

جمعية الدراسات العربية
علمية - فكرية
مركز أبحاث الأراضي
القـدس

وبعد .. لا شك أن شعب فلسطين الأصلي، يعيش جائحة إحتلالية مركبة، تتكالب عليه وعلى قضيته التي يواجهها بصدره العاري نيابة عن الأمة كلها، وتتعرض هذه القضية لخطر التصفية، ولا سبيل له سوى التمسك بحقه في الحيازة والصمود على أرضه، والكفاح بشتى السبل للحفاظ على هذا الحق التاريخي، الذي سيعود يوماً عندما تستيقظ الأمة، والفلسطيني حباه الله بشرف الرباط فليكن جديراً بالمهمة المقدسة التي خصه الله بها.

بقلم / جمال طلب العملة
مدير عام مركز أبحاث الأراضي
حزيران – 2020م
القدس–فلسطين
البريد الإلكتروني: jamal@lrcj.org
الموقع: www.lrcj.org